

الإلغاء الجزئي للقرار الإداري المخاصم  
(دراسة تحليلية في ضوء الفقه و التشريع المقارن)

طلب دكتوراه: علاء الدين قليل  
أحمد بنغوش غميش مفرز (نصمت)

ملخص :

يهدف طالب لاليز ق لاي طيزك ظباب لام فبا، لاغ ندي مي ق خض ندي صزي غ تبم كنوزب لاليز ، لآك ظلا ق فبله ه ليه فلاز صزي غ، م لمهك ذالك ن ق فبا بعبا آوي ب ليز فلاز ب صزي غ كظ، ن ه لك لا وعبا ب كنوزب لاليز ، لآخ ج نه ذ م وره بم نيشته وره ب قلو وي بعه علا تبم نشته لآلام فبا بعبا لآ م كنوزب لاليز بم ندي بضع لآه طيك بعبا ه وي بعبا ظباب لاليز .  
الكلمات المفتاحية : بعبا ظباب لاليز ، ب لام فبا بعبا لآ م كنوزب لاليز ، بعبا ظباب لاليز

**Abstract :**

After having exercised his control, the administrative judge decides, in the context of the action for annulment in Administrative judiciary to annul the unlawful administrative decision, but sometimes, can cancel the illegal part only, without the annulment of an entire decision.

In this study, I looked closely at the theory of partial annulment of the administrative decision, in the range of Administrative Law and Administrative judiciary.

**Key Words:** administrative judge- The partial annulment of administrative decisions- Administrative judiciary





(وئمةز) غن 1910<sup>7</sup> ي شذض طكبا عجمك ظللاً ه.ق لا وئمةز مثلاً د 21 نبرتش 1905 ضد زبجكي ه  
 بم نبض تمبش لادق لاق زهشدي كذ هض ووبجكي ه غمي نخي تمغ طبعي عباق بم ننه لا منخيزلاً بمكبني،  
 غمي وه تكن محته نبضتقي غبذ لصق به شعيزه بشنبا نه غلغين بم نوزق لآبم مثلاً ه ، لآتغ هق لا ووب  
 بم ضد نونغبم نوزلاً عباق زوق لا ووب بصق غبذ بم مثلاً هق لآبجي عباق بم نخ محته ، فلأز وه نلآلات  
 بم صرظتوه رل ووضرت كعيرلاً ملائع كده مثلاً ه نوصغ هق لا ي عباق بم صرظت، نوز بم تآدي نونغبم نوزلاً  
 بم زوق لا لصق ب ه شعيز بم و غبذ بم محته بم نبضت، نب في بم مثلاً ه (مآشي) ي (وئمةز) تمبظغ هق لا  
 كعير بم مثلاً ه ووبونن نمش بم نوب بم قز شلاً<sup>8</sup>

ي كذب شنهذت بشنهذت ي نبوب بم صرظت في غمي وونن نمش بم نونم توه ذري عي به غ هه ظبك نب ي زوق لا  
 بم بصق ؛ نرنه شق نوظلام غو تبت ح نلآت غمي بر صخ بم لآه ووزون بم نوز بم مثلاً ه ؛ ي لمش نه  
 بم نه ظك نلآت ي نبق لا ي عباق بم صرظت ، ووب نه ووضغ بم شنهك، ي وه نمش بم نونم تبم قز شلاً كذ  
 و غز ط غ ه ي عبه عزب لآبم، ي وئمةز ه و رهب لآت ه من ذته نونغبم نوزلاً قبا زوق لآبم بصق ، ي وئمةز  
 تمبشقي به غ ه نوزوق لا و رهب بصق ، ثل ه كنبشي لبم نخي كعير مثلاً ك زوبك بي بمش لآبم قز شلاً ، ي نه  
 نه و ملاك ظل نمش بم نونم توم فيا كعير مثلاً ه لآت، كني ي ليم نوق لآك ظهه توم فيو بوق لآبم نث ظنهه  
 نه ي ليز خ كعير نذغ لآهق لآبم مثلاً ه، ليهت و رهب هظك تك ظبا نمش بم نونم تبم قز شلاً ق لآبم لآبم  
 ب لام فبا بم لآه مكنوزب لآبم بم نذبض، طكذ نالذ ووب شحمق لآو خ لين نمش بم نونم تق لآو خ لين نمش  
 بم نونم تبم قز شلاً ق لآبم نذغ، ي ضة خك ظبا نشكز غلغيق لاق زهشدي<sup>9</sup>

ثانيا- موقف القضاء الإداري الجرائمي من فكرة الإلغاء الجزئي للقرار الإداري  
 ذق بم نبرشت غلغيق لآهق لين ك ظبا نمش بم نونم تبم قز شلاً ي بمك ظبالآب لآبم بم نضر، هه خع ي وه  
 بمك ظبالآب لآبم بم عباق من لآته ي ق لآبم فبا بم لآه مكنوزب لآبم بم نذبض ق لآبم بم بصق عباق  
 بمغ نلآت، نه عباق عي فبا بم مكنوزب لآبم ق لآبم نث ظنهه نه نذظ لآبم نذغ لاق لآبم مثلاً ه وئمةز مثلاً ه، عباق  
 روهك ظهيب لآبم ق لآبم ووبم ضد نونم ي للميزه لآبم نذغ لاق لآبم مثلاً ه وئمةز مثلاً ه، ي نظلاك رمل:

1- من تطبيقات القضاء الإداري الجرائمي في حالة تخطي المدعي في التعيين  
 - كعير نمش بم نونم تون 039135، مثلاً د 14-11-2007، ك ظلات بم نلآت تبمغ نذته مي عباق

بمغ نوزلاً) ظذ (بم نشنهق غلغيق)<sup>10</sup>

ي شذض طكبا عجمك ظلآتق لآه، بم نشنهق غلغيق بصير لثق لآه شبكته نلآق ه عنت نه كة م  
 لآت شظاق مئ عباق نمك ي نوزق لآبم مثلاً ه، تمغ نلآت ي بم مق ي كعير بم بصير لته ي نونم بشنوبق لآه  
 كبا نونم نوصغ ه، ي نونم لآه نلآت تبمغ نذته مي عباق بمغ نوزلاً نوق كعير لآه و رهب نمش بم نونم تبم قز شلاً ق غمي  
 و شيبب نونم نوصغ، ق لآصلام نونم نوصغ.

علاج و ه نضم خبي علاق بغير ني ذلا كذب طغث غمي فرق بم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
صزي علاق نذ اندت لولا بم نوصح ت نعت نظمة بشبم شمل وي بمرتة تبم نظويلا هق لآ بم نشبكت. شق رم ل ني ه  
و ب غنيو ط نوي.

علاج و بم نشته ق غلاي تخضمت غمي نغدم بي بالآ 13.72 غمي عملا ه مشق م لآ بم مرتة تبم نيوتغ ت  
غمي 11 ن بم نوصح ه، م ل ه نضم خبي علاق بغير ني ذلا كذب طكيدنت قك ضلوي. مشرغ ورهب لآ لآي بم نبت 18  
ن بم نرتشون 95-293 بم نازدق لآ 30 شة ذنيز 1995، لآح ة ك ظبا نحمش بم نيوتغ ت ه في غ نضمخ  
ببي علاق بغير ني ذلا فلآز حلاتي لآ تلآ ه و ه لآ انر علاق ب غتيز.

ق لآ رم ل ك ظي نحمش بم نيوم ة لآ لآ نضمخ نيوم نشته ق كهمه "ئ ه ك ظب وئ م ذنج ت م نيك ظي ة ايح لآ ت  
بم نشته ق غلاي و بم نذ علاق غمي نشتي نحمش ك ظبا ك شه ظله تق كذ ظكبي بم كيه ه نطالآ ب شلآ نبي لآ تلآ ه  
ئ ه لآ لآ نضمخ نيوم نشته ق".

2- من تطبيقات القضاء الإداري الجزائري في حالة تخطي المدعي في الترقية  
- كنيوز نحمش بم نيوم ت، قيش لئ 254 (كنيوز فلآز نصوز) ة شيلآ 08-07-2003، ك ظلات (ن. غ)  
ظذ (ن. غ) مخ نلا تبم نلا تى علاق ب نلا تى ح ن<sup>11</sup>

ي نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
ب نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
ق لآ ب نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
بغير نيوتغ ت ه في غ نضمخ نيوم نشته ق".

غمي بجز رم ل ق بم شلآ (ن. غ) ذغ ه و نين نحمش بم نيوم ت لآ ظم ة ق لآي ة ايح لآ تلآ ه و ه بم شلآ ت، و كذ  
ب صذر نحمش بم نيوم ت كنيوز ي ح لآ ه "... و علاق ب نلا تى ح لآ ه لآ لآ نضمخ نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
غمي بم نكيد غذ..."

ئ ه نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
ظغ ه نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
ظذ بم ك ظبا بم لندم ه، علاق ب نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
ق لآ بم شلآ ت<sup>12</sup>، ي و ب لآ نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
ي بم شلآ ت ظذ ه نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي  
ب لآ نضمخ نلا تبم نلا تى بم نيوم نشته ق غلاي. طكيدنت ة نيكة ت نذي



في لآ زنه غي بم اخ ت لئ 08 " .علاج و صم اخ ت لئ (08) نكز نغلا ه غ ظللا ه نغلا ظل مغ ظللا ه  
 أنلا ه .م له علاج و م بنت 04 ن بم نر شون لئ 92-20 بم نر دق لآ 13-01-1992 بم نغ ذ م تم نر شون  
 لئ 01-421 بم نر دق لآ 20-12-2001 نهض غي و مهلا م نذ ة و غ ظلآ ن حش بم كبة تبغى ظللات نه كة م  
 ه عن لئ ن ق لآ لك شوغ صر م نث و نة ع ش ه ث . ي و تم شم لآ لآ نغ ه ية ظ بم بم اخ ت م ن ن ب ق ي بم ك ب ه ه ."  
 ق لآ علاج ه ك ظلآ ن حش بم نوم ة نصري لآ تبم اخ ت لئ (07) . ي و بآ غي ن ب شة ك ك ظي ن حش بم نوم ت  
 لؤة ظم - ق ك ظ بم اخ لآ ه ( 05 ) ي (08) بم ن نر لآ ه و ح بم ب ا ب ح ن لآ تبغ ي ن تبم ن م ع ك ت ة ش لآ د 31-10-  
 2002 م ن ن ب ق ي بم ك ب ه ه .

ي ك ذ ح ر ت و ح لئ ب ك ظ ب ا ب لآ ب ز ب ب ع ه ا ز ا م غ ذ و ب . غي ن ه لآ ق لئ ب لآ م ف ا ب ع ه ا لآ م ك و ز ب لآ ب ز  
 بم ن ن ب ض ن ق لآ ي ظ ب ك ظ ب ا ب لآ م ف ا ب . ق ي ك م ن ق ب و لآ بم ن ل ر شة ي بم نغ ن ن ق لآ ك ظ ب ا ن حش بم نوم تبغ ق ر ش لآ . ن ع  
 م غ ظ م ن ق غ ه و ب ب لآ لآ ر ق لآ م غ ط ن ح . ش ب م ن ظ لآ ك .

المطلب الثاني: البعد الفقهي لفكرة الإلغاء الجزئي للقرار الإداري المخاصم  
 كذ ن ق ك ش ب شة م ي ب لآ ن و ا م ذ ي ق ك ه ب ك ب ه ي م ب لآ ب ز ب م ن ك ب ز ه . ة ن ض و ص ن ه لآ ي ن ظ لآ ك ق لئ ب لآ م ف ا ب  
 ب ع ه ا لآ ي غ ن ب ي ق لآ ه ظ ب ك ب ك ب ه ي م ب لآ ب ز . ق ه ز ي ح ه ة غ ي ز ط ب لآ ن ر م ق لئ ب لآ م ف ا ب ع ه ا لآ ه ظ ب ك  
 ب م ك ن و ش ب لآ ب لآ ت ( ب م ق ن غ ب لآ م ) لآ ه ن ب لآ ز ي ح ه ة أ ن ز لآ ذ ن غ ن ه لآ إ ل ذ ظ ر ي ت ب لآ ن ر م ه ب م ق ن غ ب ح ه لآ )  
 الفرع الأول :الاتجاه المعروض لإعمال فكرة الإلغاء الجزئي للقرار الإداري المخاصم  
 كذ و ح ي ز ب لآ م ف ا ب ع ه ا لآ م ك و ز ب لآ ب ز م ذ ي ح ه ة ن ب م ق ك ه ب لآ ب ز ق لآ ق ر ه ش ب <sup>15</sup> ي ن ض ر ق لآ م ت لآ ب ت ه  
 ب م غ ن ب م ظ لآ ك ي غ ن ب ك ي م . ق ن ه ن ن ب غ نة ز و م ش ح ه ب ك ظ ب ا ب لآ ب ز ق لآ و ب م ن ض و ص ق لآ ه ي و ب ز ي  
 ب ه ش ب ل ض ب ر ذ م ه ي غ ن ب ك ب ه ي لآ تبم ن ظ ك ت . لئ ب نه ص ا ه ب لآ ذ م ي ب م ن ش ب ش ة ن ب ذ ا ك ظ ب لآ ت ن ش ك ز غ ي ب  
 ش ب ت ك ب ق لآ ب ك ظ ب ا ب لآ ب ز ق لآ ل م نه ق ر ه ش ب ي ن ض ر ن ر و ن ذ م لآ ذ . ي نه ص ا ه و ب ب ك ظ ب ا - لآ ظ لآ ق  
 و ه ض ب ر و ب ب ش ح ه - ن ن ب ق ت ك ب غ ت ب لآ ح ز ب م ن ب ص ر م ك ن و ش ب لآ ب لآ ت .

ي م ك و ز ب لآ ب ز ب م ف ن ف ي ه لآ ب م خ شة و ه ض ب ر و ب ب ش ح ه . لآ ن م ق غ م ك و ز ب لآ م م ن ب ب ن . و ي  
 ب لآ ن ز ب م . لآ ن غ ه ن ن ب ق ت ك ب غ ت غ ن ح ي م ي ب ك ب ظ لآ ب لآ ب ز ن ح ب لآ ب ت . و ي لآ ب ن ه م ش و ح لآ ه و ي ن ز  
 م لآ ب ت . ن ض و ص ب ق لآ ن ب و ي نه ض لآ ب ن ذ ن ض ب ض ب ي . ي غ ن ي ن ب ق ي ه م ح ح و ب ب ش ح ه ن ه لآ غ ي :

- ب لآ م ف ا ب ع ه ا لآ لآ ن ب ق ك ب غ ن ب ح ح لآ تبم ن ظ ك ت إ لآ ح لئ ب لآ م ف ا ب .<sup>16</sup>

- ب لآ م ف ا ب ع ه ا لآ لآ ن ح ك ب ظ لآ ب لآ م ف ا ب ع ه ي م ن ح ب لآ ب ت و ي ن ش و ح لآ ه و ي ن ز ح ي .

- ب لآ م ف ا ب ع ه ا لآ لآ ه ظ ي غ ي ي ح ي ت م لآ ب ت ة ن ن ب ق ت ب ك ب ه ي ق لآ ك ن و ش ي .

- ب لآ م ف ا ب ع ه ا لآ لآ م ن ذ لآ ي م ي ك ظ ب ا ب لآ م ف ا ب .<sup>17</sup>

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة إعمال الإلغاء الجزئي للقرار الإداري



عونيد لم نه نهيغ تبمظبغ هق لا صزى لآت هي آ نهبكونزب لانبز (بمقن غب لى م) لى لوبكبلآتق ضم  
بمهي آفلازبم صزى غ هتاك لا غبضربمكونزب لانبز (بمقن غب لى م).

الفرع الأول مساهمة الطاعن في أعمال فكرة الإلغاء الجزئي للقرار الإداري  
ئ ههظبغ ه نوبو وبنبلآتق لآب هظك ت نطآك لآب لامفبآبمهي آ مكونزب لانبز ، قوى نه صبهه قى  
بمكب ظلاى شىغ لى لى ملانبرش شمظبتهق لآب لامفبآبمهي آ مكونزب لانبز .

أولاً- دور الطاعن في توجيه القضي الإداري نحو فكرة الإلغاء الجزئي للقرار  
لآناه و هلاى بمكونزب لانبز بم نذبض نخ ملامفبآبمهي آ نشى لده رمل نذبمق مكبى هق لآ هي آ  
نهيق كظ، م له ملاق لآشبون بمظبغ هق لآى غ نذبمق لوب لامفبآبمهي آ مكونزب لانبز ، ملاقكئ ه ورهبمقانى  
تهى تيك نه ظرق بمظبغ ههقتهى و تيمش لآذ غى طوا ظمبتهق بمظبغ هه، لى كذلا لآتق لآبمظبغ هه (بم نذغ لآ)  
بم لآق م نذغى ونين ولآبب بمظبغ لانبز ، مكضر ظمبتهق كظ غى م فبآ هي آ تبه نى بمهي آ  
وى لى هي آبم لآتق نهبكونزب لانبز - لنبلا م شمقب- قوى لآبمق لآ صزى لآتق وبمهي آ كظ، ملام غى  
رمل وى ههظبك ظمبتهق لآ غلا ظمق تيمش بمذغى.<sup>21</sup>

ئ ههظبك ظلاى لانبز ق لآ ههظبك ظبآب لامفبآ، م شمظت تبهه ظمبتهق بمظبغ بمظبتهق ملامفبآبمهي آ  
مكونزب لانبز بم نذبض، نه ن مبهق ت نه لمبصزى ظمب نذبض تاذغى بمفبآق لآ مبلآتق لانبز، م  
قخض بمظمبتهق لآ م بومظبغ هه، لى لآه لآ غلاه و ملاق نذ ظمبتهق بمظبغ هه نه فكبآ ههقتهى، لنبلاش م  
و ملاق بمظمبتهق نغزى ظتو نبهه.<sup>22</sup>

ثانياً: اقتصار الإلغاء الجزئي على نصوص أو آثار بذاتها لا تؤثر على صحة  
ئ هق لوب لامفبآبمهي آ تمشق لآ غن صزى لآتق لانبز شى آق لآوخ هه صى هوى وخذ لى ههق كذ  
نانه بم نذبمق تبمكبى لآتق لآ لآب بمكونزب لانبز ولامه، م لآه نى هى هه نى هه نغ لآ غى م  
هنوش نبلآب، قى لآ ورهبمخيم تلامفبآبمظبغ لانبز وبمض فلازبم صزى غ لى بم نذبمق تبمكبى لآتق  
بم لآ صبه شمبكونزب لانبز بم نذبض، لآق رمل غ ه ظلا ك تيمش بمكونزب لانبز ق لآ وبمك.<sup>23</sup>

لنبك نكض بم نذبمق تبمكبى لآتق لآ م بكونزب لانبز، قوى كذلا نذ م بوز وى م بوز نذبمق مكبى ه  
شعى لآغذ نطآره، لى كذ ه صبق ورهبمخيم تاذغ نى هه صى بمكونزب لانبز صزى غ تاذغ م بوز،  
ق لآبمق شمب تلمكب لى بم بى نذ غ ه ورهبمض بم نذبمق مكبى هه، لى لآتق لآ ورهبمخيم تاذ  
لآلآه لامفبآبمهي آ شل بم نذبمق تبمكبى لآتق، لى هه نمشش ههض بمكونزب لانبز بم نطغى ههقلاه، ملاق  
لانبز بمظبغ لانبز شمظب لامفبآبمهي آ غى ضلا شل لى بم فلازبم صزى غ تاذغ نوب.

ق بمكب ظلاى لانبز غه نيشغ نيم شمظتهق لآب لامفبآبمهي آ كض تاذق لى بم فلازبم صزى غ تاذغ لآ  
بمكونزب لانبز بم نذبض نوبق بهه كذلا غ ندى نوبى م بى و رهبم بوز لى م فبآ نغ لآ تبمكونز، فلازبم صق



نقبة لا نلوهت ده غبلا، ببحونو به صحت غي شخت ي بلانز مه صحت غي بصينغ، يبعغبلا ه نرتة ظلا ه تخاظان خج زلا، لاندني نبل شمل صنزل، ه كبلات تبكوز مشعات نشذنت نبشك م لم نهني غ بلانز بلعلا، ق كبلات تبكوز مشعات ولا كبلات بلعلا، لهي بزلش غي خمت بلعلا تخ عبه بعك طلاب لابز.<sup>29</sup>

ثانيا- تكييف القضي الإداري لمدي قابلية القرار الإداري المخاصم للتجربة كذا لآني نهيشوم غظبا تخلاق وي نقرين دقنو كبلات تبكوز لابز بم ندبض مشعات، لآح بمضغيتي بمفني طبر لآح ظا بمقنو، ق بعك طلاب لابز لآح زخيت لآنوق لابشذني، ق وي فلان من تبيق صبخ غ ب شق قبلا في غته غت بربكوز بم ندبض كبة مشعات وي فلان كبة م، وي وهجندت كسواه ندقت نذغ م غكبة إ بعك طلاب لابز لآذ كبلات وي غنو كبلات تبكوز مشعات وي وشبش ني ظوغ لا وي وشبش صدضلا.

ق غنبشش ببعك طلابي وشش ني ظوغ لا، لانداه مهني لآق نذلي كبلات تبكوز لابز بم ندبض مشعات ده ن ببل بعك طلاب لابز مه بصربم ني ظوغ لا تبكوز لابز بم ندبض، وي لآح ده ن دؤخ لب بعك طلاب لابز بم نكبه، ه بعك طلاب لابز كنبشش وي بشغ به شش ني ظوغ لا نآلقه كبلات تبكوز لابز بم ندبض مشعات.<sup>30</sup>

تبع عتي مه نشبونتي لب بعك طلاب لابز ب لآش بم ني ظوغ لا تبكوز لابز بم ندبض، ق لآ سلام نآلق نذلي كبلات مشعات، لآح وي وب غت بيو شج صدضلات م نضربكوز نقر طهفتي ولا ظ غي بعك طلابي وي ه ضد نآلق نذلي كبلات تبكوز لابز بم ندبض مشعات، نذلي رم ولآ مآخ ج بعك طلابي - وي ولجرب لإغ نيم ضغيت غي بعك طلابي - ق لآهفتي لآت نذربكوز، ده ن بل لآح بظ تبصبت ه نفاق بمذغوي لآح ب و رهملات.

ه نآلق كرنيو لبز نبت شذنت بعك طلاب لام فبا، ه هه كبة م مشعات وي فلان كبة م مشعات، ه نبلاتق بهظ كبه ده نغ طلابي ني ظوغ لا وي صدضلات شذنمض نبعكوز لابز بم ندبض، فلان وه وي نبل شمل بم نغ طلابي ق لآسوزوب لآح ه بصينغ ق لآبعق ن شاكب تبي نذلي لآح نذغ غي وشبش غنو بعكبلات مشعات وي بعكبلات مشعات، ق بم نغ طلابي وشي لآش شوي ونصت ملبش، ق لآ نآلق نذلي تبصبت بعكبلات وي بعكبلات تبكوز لآح نعالا بمهض بم ندقت مكنوز لابز بم ندبض.

ي لآح لآ بعك طلابي لآق نبلاتني، خج م لآش كتبم زية طوه ق تبصر لآ، ه نآلق بم ضمة هه بكبة توي فلان كبة م مشعات، وي بم نآلق بصر لآح نغ ه نذلي كتي و رهم ضمة، لآشهي بعك طلابي نآلق وي نآلق م نغ نغ لآح نغ ه نغ لآق نبلاتني و هه بعكبلات مشعات، غنو بعكبلات مشعات، ي ن لآق صخ بعك طلاب لابز صبخت غه وي بم نغ لآح بصر لآش نذلي لآق لآ وي بم ضمة، نبع م بعك طلاب لابز شمظت لآنوق لآ نكلآه وبشذني نه.<sup>31</sup>



7. Philippe COSSALTER, LES GRANDS ARRÊTS DE LA JURISPRUDENCE ADMINISTRATIVE, Mémoire pour le DEA de Droit Public Interne de L'Université Panthéon-Assas (Paris II), Soutenue publiquement le 17 septembre 1999, p124.

8. (1) - Gaston Jéze, Actes unilatéraux non opposables à certains individus , Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger "R.D.P", Tome Trentième, XXe Année, M. Giard et E. Brière, Libraires-éditeurs, Paris, 1913, p85. (Pour consulter l'article voir:

<http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k1111636/f85.image.r=Gaston%20J%C3%A9ze,%20%20Actes%20unilat%C3%A9raux%20non%20opposables%20%C3%A0%20certains%20individus> )

9. رأفت دسوقي محمود, فكرة التحول في القرارات الإدارية, طبعة 2012, دار الفكر الجامعي, مصر, 2012, ص 786.
10. جمال سايس, الاجتهاد الجزائري في القضاء الإداري, الجزء الثالث, الطبعة الأولى, منشورات كليك, الجزائر, 2013, ص 1548.
11. جمال سايس, المرجع نفسه, ص 1614.
12. عمار بوضياف, المرجع في المنازعات الإدارية, القسم الثاني, الجوانب التطبيقية للمنازعات الإدارية, الطبعة الأولى, دار الجسور للنشر و التوزيع, الجزائر, 2013, ص 297.
13. عمور سلامي, سلطات القاضي الإداري في دعوى الإلغاء, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق بن عكنون, جامعة الجزائر, 2011-2012, ص 175.
14. جمال سايس, الاجتهاد الجزائري في القضاء الإداري, المرجع السابق, ص 1335.

15. Maurice Kellershohn, Des effets de l'annulation pour excès de pouvoir, Thèse de doctorat en droit, Faculté de droit de L'université de Bordeaux, Y. Cadoret, (France) 1915, p152. (Pour consulter cette thèse voir: <http://www.sudoc.fr/04853711X> ).

16. وهيب عياد سلامة, الإلغاء الجزئي للقرارات الإدارية, دراسة تحليلية و نقدية لأحكام القضاء الإداري في فرنسا و مصر, الطبعة الثانية, دار النهضة العربية, مصر, 1992, ص 09.
17. سليمان محمد الطماوي, القضاء الإداري, الكتاب الأول, دار الفكر الجامعي, مصر, 1986, ص 272.
18. أحمد محيو, المنازعات الإدارية, ترجمة فائز أنجق و خالد بيوض, الطبعة السادسة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2008, ص 199.

19. Vassilis PAPADIMITRIOU, L'annulation partielle des actes administratifs unilatéraux par le juge d'excès de pouvoir, Etude comparative des droits publics français et hellénique, DEA en droit public interne, L'université de paris 1 panthéon-Sorbonne, France, Septembre 1991, p68. (Pour consulter ce livre voir:

<https://www.memoireonline.com/04/10/3416/Lannulation-partielle-des-actes-administratifs-unilateraux-par-le-juge-dexcès-de-pouvoir.html>)

20. Edouard Laferrière, Traité de la juridiction administrative Et Des Recours contentieux, Tome Second, Nancy, Imprimerie Berger-J.Evrault Et Cie, Paris, deuxième édition , 1896, p 569. (Pour consulter ce livre voir:

<http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k57280741> ).

21. مصطفى عبد العزيز الطراونة, الإلغاء الجزئي للقرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق, مجلة الدراسات الأمنية, العدد 8, جامعة عمان, 2013, ص 162.
22. لحسين بن الشيخ اث ملويا, دروس في المنازعات الإدارية, وسائل المشروعية, الطبعة الثانية, دار هومو للنشر و التوزيع, الجزائر, 2006, ص 431.
23. وهيب عياد سلامة, الإلغاء الجزئي للقرارات الإدارية, المرجع السابق, ص 83.
24. رأفت دسوقي محمود, فكرة التحول في القرارات الإدارية, المرجع السابق, ص 392.
25. رأفت دسوقي محمود, فكرة التحول في القرارات الإدارية, المرجع السابق, ص 393.
26. وهيب عياد سلامة, الإلغاء الجزئي للقرارات الإدارية, المرجع السابق, ص 60.
27. وهيب عياد سلامة, الإلغاء الجزئي للقرار الإداري, المرجع السابق, ص 63.

28. رأفت دسوقي محمود, فكرة التحول في القرارات الإدارية, المرجع السابق, ص 393 .
29. وهيب عياد سلامة, الإلغاء الجزئي للقرار الإداري, المرجع السابق, ص 63.
30. رأفت دسوقي محمود, فكرة التحول في القرارات الإدارية, المرجع السابق, ص 393.
31. وهيب عياد سلامة, الإلغاء الجزئي للقرار الإداري, المرجع السابق, ص 71.